



الدكتورة مني وردة

أستاذة محاضرة قسم أ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سطيف 2

محاضرات في مقاييس الحريات العامة

كتاب بيداغوجي



عنوان الكتاب: كتاب بيداغوجي بعنوان:
"محاضرات في مقياس الحريات العامة"

اسم المؤلف: الدكتور مهني وردة

الحجم: 23,5 × 15,5

عدد الصفحات: 268

ISBN: 978 - 9969 - 672 - 57 - 2

منشورات دارلايمة، 2026

الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة- تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال: 550.085.725 (0) 213 +

WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

5	 مقدمة
9	 المحور الأول: البناء المفاهيمي للحريات العامة
11	 المبحث الأول: ماهية الحريات العامة
11	 المطلب الأول: مفهوم الحريات العامة
12	 الفرع الأول: تعريف الحريات العامة
13	 أولا- تعريف الحرية لغة واصطلاحا
15	 ثانيا- التعريف الاصطلاحي للحرية
17	 ثالثا- تعريف الفقه القانوني للحرية
19	 رابعا- التعريف القانوني للحرية
22	 الفرع الثاني: خصائص الحريات العامة
22	 أولا- نسبية الحرية
23	 ثانيا- امتداد مضمون الحرية في كل مجالات الحياة الإنسانية:
24	 ثالثا- الحرية مفهوم قديم ومتجدد وصالح لكل زمان ومكان
25	 رابعا- الحرية ركن أساسي في النظام الديمقراطي
25	 خامسا- الحرية وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة
26	 سابعا- الحرية تقوم على حماية الكرامة الإنسانية
28	 ثامنا- مبدأ عالمية الحريات العامة
29	 الفرع الثالث: تطور مفهوم الحريات العامة
30	 أولا- الحريات العامة في العصور القديمة
31	 ثانيا- الحريات العامة في العصور الوسطى والتحول نحو العصر الحديث
31	 ثالثا- الحريات العامة في العصر الحديث (مرحلة التدويل والتكريس الدستوري)
34	 المطلب الثاني: الأسس الفكرية والقانونية للحريات العامة
38	 الفرع الأول: الأسس الفكرية للحريات العامة
39	

40	أولا- الحريات العامة في المذهب الليبرالي
40	ثانيا- الحريات العامة في المذهب الاشتراكي
42	ثالثا- التصور الاسلامي للحريات العامة
43	الفرع الثاني: الأسس القانونية للحريات العامة
44	أولا- مبدأ المساواة
50	ثانيا- مبدأ الكرامة الانسانية
51	المطلب الثالث: تمييز الحريات العامة عن غيرها من المفاهيم المشابهة
52	الفرع الأول: تمييز الحريات العامة عن حقوق الانسان
52	أولا- الاتجاه الموحد بين الحق والحرية (الاتجاه التكاملي)
53	ثانيا- الاتجاه المفرق بين الحق والحرية (الاتجاه التمييزي)
57	الفرع الثاني: التمييز بين الحريات العامة والحريات الأساسية
62	الفرع الثالث: الحريات العامة والديمقراطية
66	المبحث الثاني: تقسيمات وأنواع الحريات العامة
68	المطلب الأول: معايير تقسيم الحريات العامة
68	الفرع الأول: معايير تقسيم الحريات العامة في الفقه التقليدي
68	أولاً- معيار موضوع الحق
71	ثانيا- معيار صاحب الحرية (طبيعة المستفيد من الحق)
73	ثالثا- معيار الأهمية أو الأولوية
75	الفرع الثاني: معايير تقسيم الحريات في الفقه الحديث
75	أولاً- معيار طبيعة الالتزام
77	ثانيا- معيار الجيلنة
79	ثالثا- معيار قابلية التقيد
81	رابعا- المقاربة النسقية في تصنيف الحريات العامة
83	المطلب الثاني: أنواع الحريات العامة
85	الفرع الأول: الحريات المتعلقة بشخصية الانسان (حريات شخصية)

86	أولا- الحق في الامن والسلامة الجسدية
87	ثانيا- حرية التنقل
89	ثالثا- حرمة المسكن
91	رابعا- سرية المراسلات
92	الفرع الثاني: الحريات المتعلقة بنشاط الإنسان
92	أولا- الحريات الفكرية (المعنوية)
104	ثانيا- الحريات المتعلقة بالنشاط المادي للإنسان
109	المحور الثاني: مصادر الحريات العامة
110	المبحث الأول: المصادر الوطنية (الداخلية) للحريات العامة
110	المطلب الأول: الأحكام الدستورية
111	الفرع الأول: أساليب الاعتراف الدستوري بالحريات العامة
112	الاتجاه الأول: النص على الحرية مع القيد
112	الاتجاه الثاني: النص على الحرية دون قيد
112	الاتجاه الثالث- النص على الحرية مع الإحالة إلى القانون
114	الفرع الثاني: القيمة القانونية للحريات العامة في الدساتير
114	أولا- بالنسبة للدساتير المرنة
114	ثانيا- بالنسبة للدساتير الجامدة
116	المطلب الثاني: التشريع
116	الفرع الأول: المقصود بالسلطة التقديرية للتشريع
122	الفرع الثاني: ضوابط ممارسة السلطة التقديرية من قبل المشرع في تنظيم الحريات العامة
122	أولا- ممارسة السلطة التقديرية في إطار أحكام الدستور
124	ثانيا- أن يكون الهدف من التشريع تحقيق الصالح العام
125	ثالثا- أن يكون التشريع وفقاً لمبادئ العدالة والمساواة
126	رابعا- مراعاة العدالة في التشريع

127	الفرع الثالث: المبادئ العامة للقانون
127	أولاً- مفهوم المبادئ العامة للقانون
128	ثانياً- القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون
128	ثالثاً- دور المبادئ العامة للقانون في حماية الحريات العامة
130	رابعاً: أهمية المبادئ العامة للقانون كصدر للحريات العامة
131	المبحث الثاني: المصادر الدولية للحريات العامة
131	المطلب الأول: المصادر العالمية للحريات العامة
131	الفرع الأول: الميثاق والاعلانات الدولية
131	أولاً- ميثاق الأمم المتحدة
134	ثانياً- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
134	الفرع الثاني: الاتفاقيات العالمية
134	أولاً- العهدين الدوليين لعام 1966:
135	ثانياً- إتفاقية حقوق الطفل لسنة: 1959
136	ثانياً- إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة:
137	ثالثاً- إتفاقيات أخرى ذات صلة بالحريات العامة
138	المطلب الثاني: المصادر الإقليمية للحريات العامة
138	الفرع الأول: الاتفاقيات الإقليمية الأجنبية
138	أولاً- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:
139	ثانياً- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:
140	ثالثاً- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
141	الفرع الثاني: الاتفاقيات الإقليمية العربية والإسلامية
142	أولاً- الميثاق العربي لحقوق الإنسان
143	ثانياً- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان
145	المحور الثالث: حدود ممارسة الحريات العامة
147	المبحث الأول: ضوابط وأساليب ممارسة الحريات العامة في الظروف العادية ..

المطلب الأول: ضوابط ممارسة الحريات العامة	148
الفرع الأول: الضوابط الدستورية والجوهرية للحقوق والحريات	148
أولاً- احترام قواعد الدستور	149
ثانياً- حماية جوهر الحق والحرية	149
الفرع الثاني: الضوابط المرتبطة بحماية المجتمع والغير	150
أولاً- احترام حريات الآخرين	150
ثانياً- ضابط حماية الآداب والأخلاق العامة	151
الفرع الثالث: الضوابط المرتبطة بحماية الدولة والنظام العام	152
أولاً- حماية كيان الدولة والثوابت الوطنية	152
ثانياً- حماية النظام العام	153
المطلب الثاني: أساليب تنظيم ممارسة الحريات العامة	154
الفرع الأول: الأسلوب العقابي	155
الفرع الثاني: الأسلوب الوقائي	156
أولاً- التنظيم الإداري للحريات العامة	157
ثانياً- الإخطار (التصريح) المسبق	157
ثالثاً- الترخيص المسبق	158
رابعاً: الحظر الإداري	159
خامساً: التنفيذ الجبري (القوة العمومية)	159
الفرع الثالث: ضوابط تدخل الإدارة لتقييد الحريات العامة في ظل الظروف العادية	161
أولاً- احترام مبدأ الضرورة	162
ثانياً- أن يكون الإجراء الضبطي فعالاً ومؤثراً	162
ثالثاً- أن يكون الإجراء الضبطي متناسباً مع حجم الخطر	162
رابعاً- أن يتصف الإجراء الضبطي بالعمومية والمساواة	162

خامسا يجب أن يكون الإجراء الضبطي قائما على سبب حقيقي ومؤكد	163
سادسا- حرية الأفراد في اختيار وسيلة ممارسة حقوقهم وحررياتهم	163
المبحث الثاني: ضوابط ممارسة الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية ..	165
المطلب الأول: مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية	165
الفرع الأول: تعريف نظرية الظروف الاستثنائية	166
الفرع الثاني: شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية والآثار المترتبة عنها	168
أولا- شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية	168
ثانيا- التنظيم الدستوري لحالات الظروف الاستثنائية في الجزائر	169
ثالثا- الآثار المترتبة عن الظروف الاستثنائية	174
المطلب الثاني: ضوابط وضمانات حماية الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية	176
الفرع الأول: الضمانات القضائية لحماية الحريات في الظروف الاستثنائية	176
الفرع الثاني: الضوابط الدستورية لحماية الحريات في الظروف الاستثنائية	178
المحور الرابع: ضمانات حماية الحريات العامة	181
المبحث الأول: الضمانات القانونية لحماية الحريات العامة	186
المطلب الأول: الضمانات البنيوية لحماية الحريات العامة	187
الفرع الأول: مبدأ الفصل بين السلطات	188
أولا- مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات وأساسه الفكري	188
ثانيا- دور مبدأ الفصل بين السلطات في الحد من تعسف السلطة	191
ثالثا- أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في ضمان حماية الحريات العامة	192
الفرع الثاني: مبدأ سمو الدستور	194
أولا- المقصود بسمو الدستور	195

197	ثانيا- دور مبدأ سمو الدستور في حماية الحريات العامة
199	ثالثا- الرقابة على دستورية القوانين كآلية لضمان احترام سمو الدستور
206	المطلب الثاني: الضمانات القانونية الوظيفية للحريات العامة
207	الفرع الأول: مبدأ سيادة القانون (مبدأ المشروعية)
209	الفرع الثاني: مبدأ المساواة
211	المبحث الثاني: الضمانات السياسية للحريات العامة
212	المطلب الأول: ضمانات سياسية مؤسسية للحريات العامة
213	الفرع الأول: هيئة وسيط الجمهورية
215	الفرع الثاني: الأحزاب السياسية
215	أولا- تعريف الأحزاب السياسية
216	ثانيا- وظائف الأحزاب السياسية
219	المطلب الثاني: ضمانات مجتمعية اعلامية للحريات العامة
220	الفرع الأول: دور الاعلام في حماية الحريات العامة
222	الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في حماية الحريات العامة
226	المبحث الثالث: الضمانات القضائية لحماية الحريات العامة
227	المطلب الأول: الحق في اللجوء الى القضاء كضمانة أساسية للحريات العامة
227	الفرع الأول: الإطار القانوني للحق في اللجوء الى القضاء
232	الفرع الثاني: شروط وفعالية ممارسة الحق في اللجوء إلى القضاء
236	المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة كضمانة لحماية الحريات العامة
237	الفرع الأول: الرقابة القضائية الإدارية (رقابة المشروعية) ودورها في حماية الحريات العامة
241	الفرع الثاني: الرقابة القضائية الإدارية الاستعجالية وأثرها في حماية الحريات العامة
242	أولا- وجود حالة استعجال

243		ثالثا- الاعتداء على حرية أساسية
247		الخاتمة
249		قائمة المصادر والمراجع المعتمدة
261		الفهرس